



مبدأ الفصل بين السلطات

دراسة تحليلية في المزايا والعيوب والآثار الدستورية

أ. الزادمة أحمد أبو النيران

محاضر مساعد، قسم القانون العام، كلية القانون جامعة سبها

Alzami1212@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026 /06 /30م	2026 /06 /23م	2026 /05 /02م

الملخص

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أهم الضمانات الدستورية التي تقوم عليها دولة القانون لما يكفله من احترام للحقوق وضمان لممارسة الحريات، ويقصد بهذا عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة وضرورة توزيع وظائف الدولة على السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية على أن يكون لكل منها رقابة على الأخرى، وتهدف الدراسة إلى بيان أهمية مبدأ الفصل بين السلطات ودراسة أهم المميزات له والتعرف على الانتقادات التي وجهت له، كذلك التعرف على دوره في حماية مبدأ الشرعية وأثره في حماية حقوق وحريات الأفراد، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي في بيان مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات وبيان صوره وأهم مميزاته وعيوبه وتحليل دوره في حماية الحقوق والحريات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن مبدأ الفصل بين السلطات يعني توزيع وظائف الدولة على عدة هيئات مستقلة، والمقصود بمبدأ الفصل بين السلطات ليس الفصل الجامد وانه هو الفصل المرن وأن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات يعد أهم ضمانة دستورية للحد من ظلم وتعسف السلطات وصيانة حقوق وحريات الأفراد من اعتداء السلطات العامة.

الكلمات الافتتاحية: السلطة - ضمانات - الدستور - فصل - حقوق وحريات الأفراد.

A. Al-Zadma Ahmed Abu Al-Niran
Assistant Lecturer in the Department of Public Law, Faculty of Law,
University of Sabha

Abstract

The principle of separation of powers are considered one of the most important constitutional guarantees upon which the rule of law rests, as it ensures respect for rights and guarantees the exercise of freedoms. This means preventing the concentration of power in the hands of a single body and the necessity of distributing state functions among the legislative, executive, and judicial branches of government, with each branch having oversight over the others. This study aims to demonstrate the importance of the principle of separation of powers, examine its most important features, and identify the criticisms leveled against it. It also seeks to understand its role in protecting the principle of legality and its impact on safeguarding individual rights and freedoms. The study employs an analytical approach to explain the concept of the principle of separation of powers, its various forms, its most important advantages and disadvantages, and to analyze its role in protecting rights and freedoms. The study concludes that the principle of separation of powers means distributing state functions among several independent bodies. Furthermore, the principle of separation of powers are not meant to be rigid but rather flexible, and its adoption is considered the most important constitutional guarantee for limiting injustice and abuse of power and protecting individual rights and freedoms from infringement by public authorities.

Keywords: Power - Guarantees - Constitution - Separation - Individual Rights and Freedoms.

المقدمة:

من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون كمظهر من مظاهر الدولة الحديثة مبدأ الفصل بين السلطات والذي يعد دعامة أساسية لقيامها، ظهر هذا المبدأ على أنقاض الحكم المطلق ضد الاستبداد فهو يكفل الحقوق والحريات العامة، كما أن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق الدولة القانونية؛ لأن اختصاص كل سلطة بعمل محدد يعتبر ضمانة هامة تمنع تعسف الهيئات الحاكمة وخروجها عن القانون، يتلخص جوهر هذا المبدأ في ركيزتين: الأولى تقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف وهي تشريعية وتنفيذية وقضائية، والثانية عدم تجميع هذه الوظائف الثلاث في هيئة سلطة واحدة.

وتعد نظرية الفصل بين السلطات عاملاً محفزاً لخضوع الدولة للقانون، ومن خلال هذا المنطلق تبني المفكرون والفقهاء مبدأ الفصل بين السلطات بعدة أساليب؛ وذلك تفادياً لفكره الاستبداد والتعسف في ممارسة الهيئات لسلطاتهم، حيث يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظم الديمقراطية الليبرالية، ففي أعقاب الثورة الفرنسية عام 1789 تبني إعلان الحقوق الفرنسي هذا المبدأ إذ نصت المادة 16 على أن كل جماعة سياسية لا تتبنى مبدأ الفصل بين السلطات لا يمكن أن توفر الضمانات الأساسية للحقوق والحريات العامة، ومن ثم فهي جماعة لا دستور لها.

تتعدد الضمانات الدستورية التي تساهم في حماية الحقوق والحريات العامة للأفراد، إلا أن أهمها حسب وجهة نظر فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية هو ضرورة وجود دستور يقر مبدأ سيادة القانون وينص على الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات باعتباره الوسيلة الأنجح لحماية الحقوق والحريات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن معروفاً في جميع التشريعات القديمة بالصورة التي هو عليها الآن باعتباره كافلاً للحقوق والحريات في التشريعات الحديثة، وقد تم إقراره وتضمينه في كافة الدساتير ليترسخ بعدها كمبدأ جوهري وضمانة أساسية لحماية وصيانة حقوق وحريات الأفراد. ولا تزال أهمية هذا المبدأ تتجدد كلما برزت أزمة دستورية أو محاولة لتغول سلطة على أخرى، وهو ما تشهده الساحة الليبية في المرحلة الانتقالية الراهنة التي تتجاذبها محاولات إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس دستورية رصينة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول مبدأ هاماً من مبادئ الأنظمة الديمقراطية الذي له علاقة وثيقة بالحرريات، كما أن هذه الدراسة تحقق عدة مزايا من حيث تقسيم الوظائف العامة في الدولة على عدة هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، مما يمكنها من أداء عملها على أفضل وجه، وبالإضافة إلى ذلك فإن مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى ضمان مبدأ الشرعية ويمنع الاستبداد وقمع الحكام من خلال إساءتهم في استعمال السلطة وصون الحريات. وتزداد أهمية هذا الموضوع في السياق الليبي الراهن، حيث تطرح إعادة هندسة العلاقة بين السلطات أحد أكثر الملفات الدستورية حساسية وتعقيداً

إشكالية البحث:

إلى أي مدى ما زال مبدأ الفصل بين السلطات يشكل ضماناً حتمية للحقوق والحرريات في ظل النظم الدستورية المعاصرة؟ وكيف يمكن إعادة هندسة التوازن بين كفاءة الأداء الحكومي ومقتضيات الرقابة المتبادلة، في بيئة سياسية وقانونية تتسم بتعاضد السلطة التنفيذية وتنامي الفضاء الرقمي؟

وينبثق من هذه الإشكالية تساؤل رئيسي مفاده: ما الأثر الدستوري المترتب على الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات؟

أهداف البحث:

تهدف دراستنا إلى التعرف على ما المقصود بمبدأ الفصل بين السلطات؛ وذلك من خلال الوقوف على تعريفه وصوره ومعرفة مزاياه وعيوبه، كذلك التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المبدأ في حماية وصيانة حقوق وحرريات الأفراد.

منهج البحث:

قد اعتمدنا في معالجة هذه الإشكالية على المنهج التحليلي، حيث قمنا بتحليل الإطار النظري للمبدأ والدور الذي يقوم به هذا المبدأ في حماية وصيانة الحقوق والحرريات.

خطة البحث:

المطلب الأول: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات وصوره.

● الفرع الأول: تعريف مبدأ الفصل بين السلطات وصوره.

● الفرع الثاني: صور مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الثاني: تقدير مبدأ الفصل بين السلطات.

● الفرع الأول: مميزات مبدأ الفصل بين السلطات.

● الفرع الثاني: عيوب مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الثالث: دور مبدأ الفصل بين السلطات في حماية وصيانة حقوق وحرريات الأفراد.

● الفرع الأول: ضمان مبدأ الشرعية.

● الفرع الثاني: أثر مبدأ الفصل بين السلطات في صيانة حقوق وحرريات الأفراد.

المطلب الأول

مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات وصوره

يتفق فقهاء القانون الدستوري على اعتبار مبدأ الفصل بين السلطات حجر الزاوية الذي تتأسس عليه النظم الديمقراطية المعاصرة؛ ورغم امتداد جذوره الفلسفية في عمق التاريخ السياسي، إلا أن إعادة صياغته ضمن الهندسة الدستورية الحديثة أحدثت نقلة نوعية في بنية الدولة، عبر توزيع وظائفها السيادية على هيئات متعددة ومستقلة تُلزم كل منها بإثبات مشروعيتها ممارستها لاختصاصها والتقييد بحدوده (الزهران، 2021). وقد رسّخ هذا التوجه اقتناع الفقه الدستوري الغربي -ومن أبرز رموزه الفقيه دوفرجيه- بأن هذا المبدأ ما زال يمثل، من الناحيتين الرسمية والنظرية، الأساس الذي يقوم عليه القانون الدستوري في النظم الديمقراطية المعاصرة (الزهران، 2021). ويقوم جوهر المبدأ على تفكيك فكرة تركّز السلطة في جهة واحدة، عبر تقسيم مهام الدولة إلى ثلاث كتل مؤسسية كبرى: هيئة تتولى الصياغة التشريعية، وأخرى تباشر مهام الإدارة والتنفيذ، وثالثة تختص بالفصل في المنازعات، وهي الأخيرة التي لا يزال يدور حولها جدل فقهي بين من يعتبرها سلطة كاملة السيادة والاستقلال العضوي، ومن يصنّفها وظيفة تتقاطع إدارياً مع السلطتين الأخريين (حنون، 2010)

الفرع الأول

ماهية مبدأ الفصل بين السلطات

يقصد بمبدأ الفصل بين السلطات في مدلوله الدستوري الجامع عدم تركيز الصلاحيات السيادية الثلاث -التشريع والتنفيذ والقضاء- في قبضة شخص واحد أو هيئة أحادية، بل توزيعها عبر قنوات مؤسسية متعددة تباشر كل منها مهامها وفقاً لطبيعتها وتخصصها الموضوعي (الزهران، 2021) ولا يعني هذا الاستقلال إقامة جدران عازلة أو قطيعة تامة بين مؤسسات الحكم، وإنما الغاية الدستورية الحقيقية هي إيجاد نمط من التعاون المرن والرقابة المتبادلة يضمن انتظام سير المرافق العامة ويجول دون استفراد أي طرف بقرار الدولة، إذ استقر في الوعي القانوني المعاصر أن تجمع هذه الخصائص في يد جهة واحدة يفضي حتماً إلى مصادرة الحقوق وتمكين الاستبداد. ومن هذا المنطلق فإن رسم الحدود الفاصلة بين السلطات يهدف بالدرجة الأولى إلى توفير سياج حام للحرية الفردية في مواجهة تغول السلطة العامة، وهو الرابط الذي يعود الفضل في تأصيله تاريخياً إلى الفقيه الفرنسي مونتسكيو في أطروحته "روح القوانين" (ميلاد، 2024)

ويتأسس هذا المبدأ -حتى يستقيم بنيانه النظري والعملي- على ركيزتين رئيسيتين لا يمكن الفصل بينهما، وهما متكاملتان لا تغني إحداهما عن الأخرى:

1. التخصص الوظيفي:

يتعلق هذا الجانب بالمضمون الموضوعي للمبدأ، إذ يقتضي توزيع النشاط القانوني للدولة على هيئات حاكمة متعددة بحيث تخصص كل منها بوظيفة معينة؛ فالسلطة التشريعية يقتصر دورها الأصيل على سن القوانين وصياغة القواعد العامة والمجردة دون التدخل في شؤون التنفيذ أو القضاء، بينما تقتصر صلاحيات السلطة التنفيذية على إصدار القرارات الإدارية وتسيير السياسات العامة وإنفاذ التشريعات، في حين يتفرغ القضاء لتطبيق أحكام القانون وتوطيد العدالة في الخصومات المعروضة عليه (كاظم، 2011). وبهذا الشكل يضمن التخصص الوظيفي توزيع مهام الدولة بين كتل مؤسسية تتمتع بكيان دستوري خاص، بما يُمكّنها من أداء التزاماتها دون ضغوط خارجية، ويحقق توازناً وظيفياً يحمي الكيان القانوني للدولة من التداخل والازدواجية في القرار.

2. الاستقلال العضوي:

يتعلق هذا الجانب بالبنية الشكلية والمؤسسية للمبدأ، إذ يُعنى برسم العلاقات البينية التي تربط السلطات الثلاث على أساس الاستقلال البشري والإداري (محمد، 2019). وبموجب هذا الاستقلال يجب أن تكون كل سلطة مستقلة في تكوينها وهيكلها ومسارها الوظيفي عن السلطات الأخرى، فلا يجوز لسلطة أن تتدخل في تعيين أو عزل أعضاء سلطة أخرى إلا في الحدود الضيقة التي يقرها الدستور كآلية توازن، كما يُحظر إخضاع أي هيئة لرقابة رئاسية أو إدارية من قبل سلطة أخرى، بما يضمن صون حريتها في اتخاذ القرار ويجنبها الهيمنة المتبادلة.

وقد التقى هذا التصور المؤسسي مع رؤية الفقيه الفرنسي إيسمان الذي اعتبر الفصل بين السلطات إسناداً لمظاهر السيادة الوطنية المتباينة إلى هيئات مستقلة ومتنوعة، باعتبار أن الأمة هي مصدر السلطات وصاحبة السيادة الأصلية، وهي بذلك التي تتولى إسناد هذه الخصائص عبر الوثيقة الدستورية (محسن، 2020). وقد استقر فقه القانون العام المعاصر على أن المفهوم الصحيح للمبدأ هو الفصل المتوازن والديناميكي بين السلطات العامة الثلاث، مع إيجاد قنوات دستورية واضحة للتعاون والتنسيق والرقابة المتبادلة تكفل وقوف كل سلطة عند حدودها الدستورية دون اعتداء على غيرها، بحيث يُحظر على أي شخص أو مؤسسة في الدولة الجمع بين يديه لأكثر من سلطة واحدة في آن واحد (عبدالحليم، 2022).

الفرع الثاني

صور مبدأ الفصل بين السلطات

انطلاقاً من التحليلات الفقهية والممارسات الدستورية المقارنة، قسّم فقهاء القانون الدستوري والأنظمة السياسية مبدأ الفصل بين السلطات -من حيث طريقة تطبيقه ومدى حدته- إلى صورتين رئيسيتين هما الفصل المطلق والفصل المرن.

أولاً: الفصل المطلق أو الجامد بين السلطات

ذهب بعض رجال الثورة الفرنسية إلى أن المراد الحقيقي بمبدأ الفصل بين السلطات هو إيجاد فصل صارم وجامد ومطلق يصل في حدته إلى منع قيام أي سلطة بمراقبة أعمال السلطات الأخرى أو التدخل في شؤون بأي شكل من الأشكال (عبدالقادر). ويتلخص هذا المنحى في تخصيص كل هيئة بوظيفتها الدستورية بصفة حصريّة وحتمية، بحيث تتمتع باستقلال عضوي ووظيفي كامل ينفي أي علاقة أو تداخل أو تعاون فيما بينها، انطلاقاً من فكرة أن الأمة إذا فوضت صلاحياتها وخصت كل هيئة بواحدة منها، فلا يجوز فقهياً أن تشترك هيئتان في ممارسة الوظيفة ذاتها.

غير أن التطور التاريخي والسياسي دفع بجمهرة من فقهاء القانون الدستوري المعاصرين إلى استنتاج استحالة الأخذ بنظام الفصل المطلق الجامد في بيئة الدولة المعاصرة؛ نظراً لتعدد العملية السياسية وتشابك المهام الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على عاتق الحكومات الحديثة. وقد أثبتت التجربة العملية أن الفصل المطلق لا يحمي حريات الأفراد ولا يوفر حماية قانونية كافية من استبداد الحكام، بل يقود غالباً إلى شلل مؤسسي وأزمات دستورية خانقة نتيجة الصدام والتعنت بين البرلمان والحكومة في غياب قنوات دستورية لحل الخلاف، ولعل أبرز شاهد على ذلك ما شهدته فرنسا من اضطراب وقمع للحريات في ظل دستوري 1791 و1795 (كاظم، 2011).

ثانياً: الفصل المرن (الفصل النسبي)

تقوم فلسفة الفصل النسبي -أو ما يطلق عليه الفقه الدستوري "الفصل المرن"- على فكرة مفادها أن سلطة الدولة تمثل في جوهرها وحدة سيادية واحدة لا تقبل التجزئة، غير أن هذه السلطة الموحدة تمارس وظائف متعددة ومتباينة، تشريعية وتنفيذية وقضائية، يُعهد بممارستها إلى ثلاث هيئات مختصة (بيسوني، 1997). ويرى مونتسكيو في هذا الصدد أن النظام القائم على الفصل المرن والنسبي هو النظام الواقعي الكفيل بتحقيق الغرض الدستوري من المبدأ، ذلك أن تلك الهيئات حين تباشر اختصاصاتها لا تفعل

ذلك بوصفها جزراً معزولة تستأثر كل منها بجزء من السيادة الوطنية، بل بوصفها مجموعة اختصاصات متكاملة صادرة عن سلطة موحدة هي سلطة الدولة، وهو ما يجعل الفصل المطلق مستحيلاً عملياً لاعتبارين جوهريين:

الاعتبار الأول: يتمثل في أن هذه الاختصاصات الدستورية جميعها تمارس من أجل غاية واحدة عليها هي تحقيق الصالح العام وخدمة المجتمع، ومن ثم يصبح التعاون والتنسيق الدائم بين الهيئات مصلحة وطنية عليها لإنجاح مهام الدولة (عبدالحليم، 2022)

الاعتبار الثاني: يتعلق بأن طبيعة العمل القانوني والسياسي تقتضي تداخلاً موضوعياً يمنع الفصل الميكانيكي الصارم؛ فالسلطة التنفيذية بحاجة إلى تشريعات وميزانيات يصدرها البرلمان، والبرلمان بحاجة بدوره إلى المعلومات والخبرات الفنية التي تملكها الإدارة الحكومية لتجويد التشريع.

وعلى هذا الأساس وجب أن توجد درجة عاقلة ومنضبطة من المشاركة والتعاون المتبادل بين الهيئات العامة، شريطة ألا تؤدي هذه المشاركة إلى هدم الفواصل الجوهرية بين السلطات أو السماح بسطوة سلطة على أخرى. وتميل غالبية الدساتير المعاصرة - بما فيها التجربة الدستورية الليبية المتعاقبة - إلى تبني هذه الصورة المرنة بوصفها الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق، مقارنة بصرامة النموذج المطلق الذي لم يصمد طويلاً أمام متطلبات إدارة الدولة الحديثة.

المطلب الثاني

تقدير مبدأ الفصل بين السلطات

بالرغم من الانتشار الكبير الذي حظي به مبدأ الفصل بين السلطات في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، حيث نصت عليه جميع الدساتير تقريباً، واستُخدم في عصور عديدة كوسيلة قانونية للحد من سلطات الأنظمة الملكية في أوروبا، ثم تواصل الاهتمام به في القانون الدستوري بوصفه تقنية للحد من طغيان الحكام وحماية حقوق وحرريات الأفراد، إلا أن هذا المبدأ لم يسلم من عدة انتقادات، منها اعتباره واجهة شكلية تستخدمها بعض الطبقات النافذة لإيهام الشعب بوجود توازن بين السلطات وضمان حقوقهم وحررياتهم، فضلاً عن تعرضه لتراجع على الصعيد العملي أدى إلى الإخلال بجوهره والمساس بأركانه في بعض التجارب الدستورية.

الفرع الأول

مميزات مبدأ الفصل بين السلطات

تتلخص أهم المزايا التي يحققها تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في ثلاث نقاط رئيسية:

1. منع الاستبداد وصيانة الحرية:

ما زال لمبدأ الفصل بين السلطات أهميته التي كانت له منذ نشأته، إذ لا تُتصور حرية حقيقية بلا فصل للسلطات وتوزيع للاختصاصات؛ ففي فصل السلطات تكمن أهم ضمانات لحماية الحقوق والحرريات، ذلك أن تركيز السلطات في يد هيئة واحدة يفتح الباب أمام الاستبداد والمساس بهذه الحقوق، باعتبار أن النفس البشرية ميالة بطبيعتها إلى إساءة استعمال السلطة ما لم تجد ما يقيدها، وهو ما يفسر تحذير عدد من علماء الاجتماع من أن ممارسة السلطة دون ضوابط تولد لدى صاحبها نشوة تدفعه إلى تجاوز حدوده (ميلاد، 2024) ومن هنا اعتُبر مبدأ الفصل بين السلطات الضمانة الأساسية للحرية ومنع الاستبداد، إذ تنهض كل سلطة من السلطات العامة في الدولة بوظيفة محددة لا يجوز لها تجاوزها، فإذا تعدت إحدى السلطات على اختصاص يدخل في صميم اختصاص سلطة أخرى، كان للسلطة المعتدى عليها أن توقف هذا التجاوز بالآليات التي يقرها الدستور.

2. تقسيم العمل وزيادة الفاعلية:

يقتضي مبدأ الفصل بين السلطات تقسيم وظائف الدولة إلى وظيفة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتخصيص كل وظيفة منها لسلطة معينة تتولى القيام بها، الأمر الذي يساعد كل سلطة على إتقان عملها بحكم تفرسها واختصاصها المحدد وإلمامها التام بصلاحياتها

المخولة لها، فتتجنب بذلك السلطات الوقوع في إشكاليات التداخل والتصادم، ويزداد أداؤها كفاءة كلما ازداد تخصصها (فوزي، 2024).

3. تدعيم دولة القانون:

يقوم مبدأ الفصل بين السلطات على ضرورة تقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث هيئات وعدم اجتماع وظيفتين منها في يد هيئة واحدة، ويترتب على ذلك أن تتمتع جميع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية بصفتي العموم والتجريد، بما يكفل لها الاحترام من جميع هيئات الدولة ويضمن تطبيقها تطبيقاً عادلاً وسليماً على كافة الأفراد. أما في حال اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد واحدة، فإن القوانين الصادرة تفقد صفتي العموم والتجريد؛ ذلك أن السلطة المنفذة للقانون تصبح هي ذاتها السلطة التي سنته، ويترتب على فقدان هذه الصفة أن ينقلب التشريع إلى أداة جائزة منحازة بدل أن يبقى قاعدة عامة مجردة تخدم الصالح العام (ميلاد، 2024).

الفرع الثاني

عيوب مبدأ الفصل بين السلطات

تعرض مبدأ الفصل بين السلطات لمجموعة من الانتقادات، منها ما يرتبط بأساسه الفكري، ومنها ما يتعلق بصعوبة تطبيقه على أرض الواقع، ويمكن إجمال أهمها في ثلاث ملاحظات رئيسية:

1. تعارض المبدأ مع وحدة الدولة:

اعتمد بعض فقهاء القانون العام الألمان، وفي مقدمتهم لاباند وجيلينك، على اعتبار أن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى هدم وحدة الدولة، باعتبار أن السيادة لا تقبل التجزئة، فيما ذهب الفقيه دييجي إلى أن كل نظرية تتصل بمبدأ الفصل بين السلطات تفقد هدفها وتصبح في حكم العدم، وأن نظام الدولة ينبغي أن يقوم على أساس توزيع الوظائف لا على أساس مبدأ يصفه بالوهمي (محسن، 2020). ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الفصل بين السلطات يفضي إلى تفتيت كيان الدولة وتعطيل أعمالها وتعريضها للخطر، لأن مباشرة خصائص السيادة تستلزم في رأيهم توحيدها وتركيزها لا تفتيتها وتوزيعها.

2. صعوبة تطبيقه عملياً واعتباره مبدأً نظرياً:

اعتبر بعض الفقهاء أن مبدأ الفصل بين السلطات أقرب إلى الوهم منه إلى الواقع، إذ مهما بلغت كفاءة واضعي الدستور ودقة صياغتهم، فإن إحدى السلطات سرعان ما تتغول على الأخرى عملياً، فيتحول المبدأ إلى مجرد نص نظري بلا أثر فعلي (بيسوني، 1997). وفي هذا السياق ذهب كوندرسيه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية إلى أن تجارب الدول أثبتت أن الدولة -بوصفها جهازاً معقداً- سرعان ما تتصدع إذا وُزعت سلطاتها دون انضباط، إذ تنشأ إلى جانب الهيئات التي تسن القوانين هيئات أخرى تقوم على المال والنفوذ، بحيث يصبح للدولة في الحقيقة دستوران: أحدهما قانوني معلن لا وجود له إلا في نصوص القوانين، والثاني سري واقعي ينشأ عن اتفاقات غير معلنة بعيداً عن السلطة الرسمية (ميلاد، 2024).

وبصرف النظر عن وجهة بعض هذه الانتقادات من الناحية النظرية، فإن الممارسة الدستورية المقارنة تكشف أن أوجه القصور المشار إليها لا تنال من جوهر المبدأ بقدر ما تنال من سوء تطبيقه، إذ إن غياب الرقابة الفعلية أو ضعف استقلال القضاء في بعض التجارب لا يعني بطلان فكرة الفصل في ذاتها، بقدر ما يعني الحاجة إلى ضمانات مؤسسية أكثر صرامة تكفل تفعيله على الوجه الصحيح، وهو ما تسعى إليه المحاكم الدستورية في الأنظمة الحديثة عبر رقابتها على دستورية القوانين المخلة بهذا التوازن.

المطلب الثالث

دور مبدأ الفصل بين السلطات في حماية وصيانة حقوق وحريات الأفراد

يمثل مبدأ الفصل بين السلطات الآلية البنوية والضمانة الدستورية الأهم التي توافقت عليها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة لضبط العلاقات البنوية بين السلطات الثلاث. وتتجاوز قيمته الفلسفية والعملية مجرد التنظيم الشكلي لوظائف الدولة، لتشكل خط الدفاع الأول الذي يحول دون جنوح الحكام نحو الاستبداد، ويصون كرامة الأفراد وحرياتهم الأساسية من عسف السلطة وتعسفها.

الفرع الأول

ضمان مبدأ الشرعية

يُعد مبدأ الفصل بين السلطات الركيزة الدستورية الجوهرية التي لا يمكن من دونها تصور قيام دولة القانون، إذ يمثل الوسيلة الإجرائية الأكثر فاعلية لإلزام الكافة باحترام الدائرة القانونية وضمان تطبيق القوانين تطبيقاً منصفاً ومجرداً (عبدالحليم، 2022) وقد أفاض مونتسكيو في "روح القوانين" في بيان الرابطة السببية بين صيانة الحرية ووجود مبدأ الشرعية، مؤكداً أن استقرار المشروعية القانونية يدور وجوداً وعدمًا مع حماية حريات الأفراد. وتأسيساً على ذلك، فإن مبدأ الشرعية يفرض خضوع الحكام والمحكومين على حد سواء للقواعد القانونية القائمة، بحيث تلتزم السلطة العامة بالتحرك فقط في الحدود والمسارات التي رسمها المشرع ووفق الاختصاصات المحددة سلفاً، مما يتيح إبطال أي تصرف مشوب بعيب مجاوزة السلطة أو الانحراف بها، ويقود بالضرورة إلى إخضاع كافة أجهزة الدولة لرقابة صارمة متعددة المستويات، سياسية وقضائية وشعبية.

ومن الثابت فقهياً أن تركيز سلطي التشريع والتنفيذ في مجمع مؤسسي واحد ينطوي على خطورة بالغة؛ لأن هذا الدمج يفرغ القانون من خصيصته الذاتية القائمة على العمومية والتجريد، فيتحوّل التشريع من أداة تنظيمية عامة إلى مجرد قرارات ظرفية موجهة لتصفية الحسابات أو خدمة مصالح الفئة الحاكمة، الأمر الذي يقضي على حيده ونزاهته (عبدالحليم، 2022)

الفرع الثاني

أثر مبدأ الفصل بين السلطات في صيانة حقوق وحريات الأفراد

ارتقت الدساتير المقارنة بمبدأ الفصل بين السلطات وجعلت منه سياجاً أصيلاً لحماية الحقوق والذود عن الحريات الفردية والسياسية في مواجهة النزعات الاحتكارية للحكام. ولم يتأصل هذا المبدأ في الضمير القانوني إلا بعد الفلسفة الدستورية التي صاغها مونتسكيو عام 1748م، والتي استلهم منها رجال الثورة الفرنسية نص المادة 16 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789م، التي قررت أن كل جماعة سياسية لا تكون فيها ضمانة الحقوق مؤمنة ولا فصل السلطات محددًا تُعد جماعة بلا دستور حقيقي (ميلاد، 2024) (عبدالحليم، 2022)

إن حماية حقوق الأفراد، وفي مقدمتها الحريات السياسية التي تضمن التعددية والتنافس السلمي على السلطة، تظل محض افتراض نظري إذا تجمعت خيوط الحكم في قبضة جهة واحدة، ولو كانت هذه الجهة منتخبة من الشعب؛ إذ يرى مونتسكيو أن اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية يفتح الباب أمام سن قوانين جائرة يجري إنفاذها بأساليب تعسفية لا تعرف العدالة (ميلاد، 2024) وبالمثل فإن عدم استقلال السلطة القضائية عن بقية السلطات يحول حريات الأفراد إلى فوضى، ويجعل من القاضي خصماً وحكماً في آن واحد، كونه يجمع بين يديه صياغة النص وتطبيقه معاً.

وفي هذا السياق، يصف الفقيه الأمريكي ماديسون في مؤلفه "الفيدراليست" تكّس السلطات الثلاث في يد واحدة - سواء كانت هذه اليد فرداً أو هيئة، وراثية أو منتخبة - بأنه جوهر الاستبداد بعينه (عبدالحليم، 2022) ويلتقي هذا التحذير مع المقولة المعروفة للورد أكتون من أن السلطة مفسدة وأن السلطة المطلقة مفسدة مطلقاً، ومع ما أضافه عالم الاجتماع غوستاف لوبون من أن ممارسة

السلطة بلا قيود تولّد نشوة تدفعه إلى تصرفات متهورة، وهو ما أكدته تجارب التاريخ الإنساني من أن النفس البشرية تميل بطبعها إلى إساءة استعمال السلطة ما لم تجد حدوداً تقيد بها (ميلاد، 2024)

الأثر الدستوري المترتب على الأخذ بالمبدأ

يتخطى الأثر الدستوري للأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات مجرد النصح السياسي، ليتحول إلى كوابح وإجراءات قانونية ملزمة تتبلور في ثلاثة محاور رئيسية داخل البناء الدستوري للدولة:

1. منع تداخل الصلاحيات (الاستقلال العضوي والوظيفي):

يحظر هذا المبدأ على السلطتين التشريعية والتنفيذية ممارسة أي ضغوط أو تداخل في الشؤون القضائية، صوناً لحياض القضاة وكفالة للعدالة، كما يقتضي إسناد كل وظيفة من وظائف الدولة إلى جهازها الدستوري المستقل، تلافياً لتضارب المصالح وتغوّل سلطة على أخرى. ويجسد القضاء الليبي تطبيقاً حديثاً لهذا الاستقلال، إذ قضت المحكمة العليا -الدائرة الدستورية- في الطعن الدستوري رقم (6) لسنة (73) قضائية، الصادر بتاريخ 28 يناير 2026م، بعدم دستورية التعديلات المتعلقة بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء ونظام القضاء، تأسيساً على أنها تشكل تغولاً من السلطة التشريعية على استقلال المرفق القضائي وتخصّصاته الدستورية الأصيلة (محسن، 2020). ويُعد هذا الحكم مؤشراً دالاً على أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين باتت الأداة العملية الأكثر فاعلية لحماية مبدأ الفصل بين السلطات من التجاوز التشريعي، خاصة في المراحل الدستورية الانتقالية التي تتسم فيها السلطة التشريعية بميل نحو توسيع صلاحياتها على حساب استقلال القضاء.

2. خلق آليات الرقابة والتوازن المتبادل:

يؤسس المبدأ لشبكة رقابية متبادلة تمنع انفراد أي سلطة بالقرار العام، وتختلف أدوات هذه الرقابة باختلاف الفلسفة الدستورية للنظام المعتمد. ففي سياق الأنظمة البرلمانية القائمة على الفصل المرن، تتسلح السلطة التنفيذية بحق حل البرلمان، في مقابل حق البرلمان في استجواب الحكومة وسحب الثقة منها، تعزيزاً للتوازن والرقابة المتبادلة بينهما. أما في سياق الأنظمة الرئاسية القائمة على الفصل الصارم، فيتمتع رئيس الدولة بحق الاعتراض التوقيفي على التشريعات، في حين يملك البرلمان سلطة إقرار أو رفض الموازنة العامة وتفعيل إجراءات عزل الرئيس في حالات الخيانة العظمى.

وتؤكد التجربة القضائية الليبية الأخيرة هذا التخصّص الإجرائي، إذ استقر قضاء الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في الحكم ذاته الصادر بتاريخ 28 يناير 2026م على أن أي تعديل تشريعي يمس استقلال القضاء العضوي أو يخل بالتوازن الدستوري المستقر بين السلطات العامة يُعد عملاً غير دستوري (عمر، 2025-2026)، وهو ما يرسخ مبدأ أن أدوات الرقابة المتبادلة ليست مجرد توصيات سياسية، بل قواعد دستورية ملزمة يخضع الخروج عليها لجزاء البطلان.

3. تقييد السلطة التقديرية وضمان سيادة القانون:

يؤدي الفصل الإجرائي إلى إخضاع تصرفات وأعمال السلطة التنفيذية خضوعاً كاملاً للتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية، تحت رقابة قضاء إداري ودستوري مستقل يملك سلطة إلغاء القرارات المخالفة، وهو ما يجسد المفهوم الحقيقي لدولة القانون. وتزداد أهمية هذا التقييد في الدول التي تمر بمراحل انتقالية كليبيا، حيث يتيح وجود قضاء دستوري فاعل تصحيح أي اختلال محتمل في التوازن بين السلطات قبل أن يتحول إلى أزمة بنيوية تهدد استقرار الدولة ذاتها.

الخلاصة:

بالرغم من الانتقادات التي وُجّهت إلى مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أنه كان ولا يزال أهم ركيزة من الركائز التي تقوم عليها دولة القانون، وهو أهم ضمانة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وأداة لكبح تسلط الحكام وإنهاء أنظمة الاستبداد وضمان الشرعية، وسبب من أسباب ظهور الأنظمة الديمقراطية الحديثة. وقد تناول هذا البحث هذا المبدأ بالتحليل، موضحاً مفهومه ومميزاً بين صوره،

ومسلطاً الضوء على أهم مزاياه وأبرز الانتقادات الموجهة إليه، وبياناً لأثره في ترسيخ مبدأ الشرعية وصون حقوق الأفراد وحرياتهم، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، أهمها:

أولاً-النتائج:

1. يعد مبدأ الفصل بين السلطات من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدول الديمقراطية الحديثة، وقد شكل تاريخياً نقطة الفصل بين الأنظمة الاستبدادية والأنظمة الديمقراطية.
2. تركز الفكرة الرئيسية التي يقوم عليها هذا المبدأ على توزيع وظائف الدولة الأساسية على هيئات متعددة مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض، وعدم تركز السلطة في يد هيئة أو شخص واحد، باعتبار أن أخطر ما يهدد الحريات العامة هو تجمع السلطات في يد واحدة.
3. إن مبدأ الفصل بين السلطات الذي سعى مونتسكيو إلى تأصيله ليس الفصل الجامد المطلق التام بين السلطات، بل يقوم على تقسيم وظائف الدولة بين الهيئات العامة مع وجود تعاون ورقابة متبادلة بينها، إعمالاً لقاعدة أن السلطة توقف السلطة.
4. يمثل مبدأ الفصل بين السلطات صمام أمان للحقوق والحريات العامة، ولذلك نصت عليه جميع الدساتير الحديثة في العالم، كما تؤكد أحدث التطبيقات القضائية المقارنة ومنها التجربة الليبية في الرقابة على دستورية التعديلات المتعلقة بالسلطة القضائية.
5. يكشف تحليل الانتقادات الموجهة إلى المبدأ أن أغلبها ينصرف إلى سوء تطبيقه لا إلى عيب في فكرته ذاتها، مما يرجح كفة الأخذ بصورته المرنة دون التخلي عنه كضمانة دستورية جوهرية.

ثانياً- التوصيات:

1. يجب الاستفادة من التجارب الدستورية السابقة للدول في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وبخاصة التجارب التي نجحت في الجمع بين الاستقلال الوظيفي والتعاون المؤسسي.
2. عند الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، يجب أن يكون هناك نوع من التعاون والتوازن المتبادل بين السلطات الثلاث، بما يحول دون تحول الاستقلال إلى عزلة مؤسسية.
3. ضرورة الأخذ بصورة الفصل المرن بين السلطات؛ لأن الفصل الجامد أثبتت التجارب المقارنة عدم جدواه العملي.
4. يجب أن يكون هناك استقلال حقيقي للسلطة القضائية في الدولة، يضمن سيادة القانون وعدم المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم، مع تفعيل دور القضاء الدستوري في الرقابة على التعديلات التشريعية التي قد تمس هذا الاستقلال.
5. يوصى بمواصلة تحليل القضاء الدستوري الليبي الحديث المتعلق بالفصل بين السلطات، باعتباره مرجعية عملية متجددة لفهم حدود هذا المبدأ وآليات تفعيله في السياق الوطني.

المراجع:

أولاً: الكتب

- خالد، حميد حنون. (2010). الأنظمة الدستورية (ط. 3). المكتبة القانونية.
- الدغلي، سلوى فوزي. (2024). القانون الدستوري والنظم السياسية (ط. 1). دار الفضيل.
- عبد الله، عبد الغني بسيوني. (1997). النظم السياسية والقانون الدستوري. منشأة المعارف.
- المشهداني، محمد كاظم. (2011). القانون الدستوري والدولة. مؤسسة الثقافة الجامعية.

يونس، منصور ميلاد. (2024). القانون الدستوري والنظم السياسية (ط. 6). دار الكتب الوطنية.

ثانياً: الرسائل العلمية

عبدو، أسماء البشير عمر. (2026). الدور السياسي للقاضي الدستوري وفق أحكام المحكمة العليا الليبية: دراسة تحليلية مقارنة [رسالة ماجستير غير منشورة]. الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

ثالثاً: البحوث والمقالات

أعمار، صالح عبد القادر محمد. (د.ت.). الفصل بين السلطات. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. الزهراء، جناد فاطمة. (2021). إشكالية الفصل بين السلطات في النظم الدستورية المعاصرة. مجلة جامعة زيان عاشور للحقوق والعلوم السياسية. مجدوب، عبد الحليم. (2022). مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية حقوق وحريات الأفراد. مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، 2(1). مخلوف، إبراهيم عبد السلام محمد. (2019). نظرية الفصل بين السلطات وموقف الأمم المتحدة منها في النظام الليبي. مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 3(2). مهدي، علي محسن. (د.ت.). مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته. المجلة العلمية للأكاديمية العربية، 26(2).